مجلس الأمن الوطني يُقرّر توجيهات بشأن قرار المحكمة الإتحادية عن نفط كردستان



أصدر المجلس الوزاري للأمن الوطني ،اليوم الأربعاء، حزمة توجيهات بشأن قرار المحكمة العليا من نفط كردستان.

و قال المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء في بيان ، ان "رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي ترأس، اليوم الأربعاء، إجتماع المجلس الوزاري للأمن الوطني"، مبينا ان "الاجتماع بحث مستجدات الاوضاع الأمنية والتطورات التي تشهدها الساحة العراقية والإقليمية".

و أضاف ان "المجلس استضاف وزير النفط لمناقشة قرار المحكمة الاتحادية الأخير حول إدارة النفط في اقليم كردستان، بالاضافة الى عدد من القضايا الاخرى المدرجة على جدول اعماله"، مشيرا الى ان "المجلس قرر تكليف وزارة النفط بالتواصل والتنسيق مع حكومة إقليم كردستان والشركات والدول المعنية، لاعداد الآليات والخطوات الكفيلة بإدارة هذا الملف وفقاً لأحكام الدستور والمصلحة الوطنية العليا".

وتابع ان "المجلس الوزاري للأمن الوطني خول وزارة النفط الاستعانة بالاستشاريين والخبراء من داخل العراق وخارجه لأجل وضع خريطة طريق فنية وزمنية بهذا الصدد"، لافتا الى انه "تمت مناقشة العمليات المستمرة لقواتنا الأمنية لملاحقة العصابات الخارجة عن القانون وتفعيل مذكرات القبض التي لم تفعل منذ فترة، وأكد المجلس توفير كل سبل الدعم للقوات الأمنية لتنفيذ واجباتها وفرض القانون".

وتابع ان " المجلس أكد متابعة التوجيه الصادر عن القائد العام للقوات المسلحة بخصوص مراقبة أسعار السلع الغذائية وضبط المتلاعبين بالاسعار وقوت الشعب، وتقديمهم للعدالة وفق القانون"، لافتا الى ان "المجلس وافق على اقرار استراتيجية الأمن السيبراني 2020- 2022، مع الاخذ بالملاحظات التي ذكرت في اجتماع المجلس الوزاري للامن الوطني".